السادة/ مساهمي الشركة القابضة للاستثمارات المالية

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى ملف زيادة رأس المال الخاص بالشركة، نود الإحاطة علمًا بالتسلسل الزمني للإجراءات التي تمت في هذا الشأن، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تم تقديم ملف الجمعية العامة غير العادية متضمنًا ملف زيادة رأس المال بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٢٥.

ثانياً: بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥ ورد أول بريد إلكتروني من الهيئة متضمنًا ملاحظات بشأن دراسة القوائم المالية.

ثالثاً: قامت الشركة بالرد على الملاحظات الواردة، مع إرسال المرفقات المطلوبة، بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥.

رابعاً: بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٥ ورد بريد إلكتروني ثانٍ من الهيئة بطلب استكمال الدراسة.

خامساً: قامت الشركة بالرد على الطلبات الواردة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥.

سادساً: بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢٦ ورد بريد إلكتروني من الهيئة بطلب استيفاء الدراسة والشهادات المطلوبة.

ونود الإحاطة علمًا بأن التواصل استمر مع الرقابة حتى تاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٦، لتجهيز وإعداد المستندات المطلوبة، خاصة التعاقد مع مستشار مالي مستقل لإعداد دراسة اضمحلال للاستثمارات بالشركة.

وفي هذا الصدد:

أولاً: بعد دراسة أكثر من عرض من مكاتب مستشار مالي مستقلة ومسجلة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك لاختيار المكتب الأنسب لإسناد العمل إليه، تم بتاريخ اليوم ١٥ فبراير إخطار الرقابة المالية بمسودة العقد الموقع مع مكتب مستشار مالي مستقل لتنفيذ دراسة الاضمحلال المطلوبة، وذلك حرصًا من الشركة على الالتزام الكامل بالمعايير المهنية والفنية المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية، وضمان دقة وجودة الدراسات المقدمة.

ثانياً: فور الانتهاء من دراسة الاضمحلال المطلوبة، سوف يتم تكليف نفس المكتب بإعداد دراسة القيمة العادلة لسهم الشركة.

ثالثاً: سوف تقوم الشركة القابضة بنشر القوائم المالية للشركة عن العام ٢٠٢٥ فور الانتهاء من دراسة الاضمحلال المطلوبة واعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية، وكذلك الدعوة لانعقاد الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية وجدول الأعمال.

رابعاً: جارٍ التعاقد مع مكتب مستشار مالي وآخر مستشار قانوني لإعداد وتجهيز ملف إعادة القيد في المقصورة الرئيسية بالبورصة المصرية.

السادة المساهمين،،

يحذر المجلس من محاولات منظمة يقودها أشخاص لا صفة لهم كمساهمين، وآخرون معروفون بممارسات المضاربة الدائمة على السهم، يستغلون جروبات ومنصات التواصل الاجتماعي لبث الشائعات والتلاعب المتعمد في سعر السهم، بما يشكل سلوكًا مُجرّمًا قانونًا ويقع تحت طائلة المساءلة.

وتقوم الشركة بإعداد ملف يشمل جميع العناصر المتورطة في التلاعب ونشر الشائعات، وإخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بقائمة المتلاعبين، واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة والحاسمة ضد كل من يثبت تورطه في نشر الأكاذيب أو التلاعب أو الإضرار المتعمد بمصالح الشركة ومساهميها، دون تهاون أو تردد.

ويهيب مجلس الإدارة بالسادة المساهمين عدم الانسياق خلف الشائعات، والاعتماد فقط على البيانات الرسمية الصادرة عن الشركة عبر قنواتها المعتمدة.

الشركة القابضة للإستثمارات المالية

رئيس مجلس الإدارة

رامي لكح